المادة : المدخل لدراسة القانون

المرحلة : الاولى / القسم : القانون / الدراسة الصباحية والمسائية

أستاذ المادة: أ.د. رعد فجر فتيح

التمييز بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية

تمهيد:

يقتضينا التمييز بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية أن نستهل البحث بالتعرف على القاعدة الأخلاقية، معنی ومصادراً ومميزات, ثم نبين بعدها العلاقة بين القاعدتين, لنتعرف على أوجه الاختلاف بينهما, ونقف على الصلة التي تربطهما معا, والتي تكشف عن مدى تأثير قواعد الأخلاق في دائرة القانون).

تعريف قواعد الأخلاق ومصادرها:

تعرف قواعد الأخلاق بأنها: مجموعة مبادئ التي يعتبرها الناس في مكان ما, وزمان ما, قواعد سلوك واجبة الإتباع, بدافع من الشعور الذاتي والرأي السائد في هذا المكان او الزمان, وإلا تعرض مخالفها إلى سخط المجتمع وازدراء الآخرين.

وتهدف هذه القواعد إلى السمو بالنفس البشرية نحو المثل العليا, عن طريق التمسك بالفضائل وتجنب الرذائل في إقامة الروابط الاجتماعية, وذلك تحقيقاً لخير الإنسانية وسعادة المجتمع.

وتؤخذ قواعد الأخلاق من مصادر ثلاثة: الدين ومقتضيات الحياة والنظريات التأملية. فالأديان كافة تضم أحكاما أخلاقية تهدف إلى تهذيب النفس والسمو بها وترسم طريق الفضيلة وتحث الناس على السير فيه وتحدد دروب الرذيلة وتنهى الناس عن سلوكها.

ومقتضيات الحياة وظروف المجتمع يعتبران, ينبوعاً مهما تنبع منه قواعد الأخلاق, فما يعتبر رذيلة في مجتمع ما او عصر ما, قد لا يوصف كذلك في مجتمع آخر أو في عصر لاحق. وما يُعد فضيلة في زمن ما ومكان ما, قد يعد رذيلة في مكان اخر او زمن آخر. فالربا مثلا يعد رذيلة محرمة في الشريعة الإسلامية, بينما لا تعتبر كذلك في مجتمع آخر. والكذب رذيلة منهيٌ عنها في الشريعة الإسلامية إلا أن الكذب البسيط يعده البعض في المجتمع المعاصر من وسائل الإعلان والدعاية.

خصائص قواعد الأخلاق

تتصف قواعد الأخلاق بالخصائص الآتية:

۱) انها قواعد سلوك تهدف إلى بلوغ مثل أعلى للسلوك القويم والضمير الحي, وتسعى الى السمو بالنفس الإنسانية نحو الكمال.

۲) أنها تعمل في دائرة واجب الإنسان نحو ربه وواجبه حيال نفسه وواجبه تجاه غيره.

3) انها تفرض على الإنسان في دائرة روابطه مع غيره نوعين من الواجبات. أولهما واجب سلبي من خلال نصّها على الامتناع عن الاعتداء على حقوق الغير. وثانيهما: واجب إيجابي يفرض عليه مساعدة الآخرين والتضحية في سبيل إسعادهم والأخذ بيدهم.

4) أنها قواعد عامة: لأنها تتضمن خطاباً موجهاً إلى الناس كافة.

5) أنها قواعد ملزمة لاقترانها بجزاء معنوي يتعرض له مخالفها، هو ازدراء المجتمع وتأنيب الضمير.

6) أنها قواعد نسبية ( تختلف من زمان ومكان إلى آخر). ذلك لأن بعضها قد يوصف بالخلود، إلا أن معظمها غير ثابت. فتختلف أكثر قواعد الأخلاق باختلاف المجتمعات وما يسودها من أفكار ومعتقدات وظروف, وتتباين بتباين الزمن.

۷) أنها قواعد غامضة مبعثرة يعوزها الوضوح, ولا تستقر في موطن واحد يسهل الرجوع إليه, ذلك لأنها تسكن في ضمير الجماعة فيعسر تدوينها ويتعذر الإحاطة بها.

أوجه الاختلاف بين قواعد القانون وبين قواعد الأخلاق

تنشأ عن اختلاف القانون عن الأخلاق من حيث الغاية المباشرة, الفروق الآتية بينهما:

۱) اختلافها من حيث مقياس الحكم على التصرفات. ذلك لأن مقياس الحكم على التصرفات في دائرة الأخلاق مقياس داخلي أو باطني يتوغل في سرائر النفس ويكشف عن الدوافع الخفية. فالعبرة بالنية دائما في نظر الأخلاق, لا بالعمل في مظهره وآثاره. أما مقياس الحكم على التصرف في دائرة القانون فمقیاس ظاهري أو خارجي يركز على السلوك الخارجي للشخص. فالقانون لا يأخذ بالنية المجردة أي التي لا تبرز إلى العالم الخارجي أو لا يدل عليها دليل مادي.

۲) اختلافها من حيث الوضوح والاستقرار. فقواعد الأخلاق تتميز بغموضها وبتشتتها, فهي غير واضحة المعالم وهي غير مستقرة لعدم وجود موطن يجمع قواعدها لأنها تكمن في الضمائر. أما قواعد القانون فقواعد واضحة مستقرة فهي واضحة لأنها مقررة في الغالب في صيغ محددة. وهي مستقرة في مواطن يسهل الرجوع إليها للتعرف على حكمها وتطبيقها, كالتقنينات والتشريعات.

۳) اختلافها من حيث الجزاء. واختلافها من حيث الجزاء يظهر في ناحيتين أولاهما: من حيث طبيعة الجزاء. وثانيهما: من حيث من يتولى توقيعه.

أما من حيث طبيعة الجزاء فجزاء مخالفة قواعد الأخلاق جزاء أدبي(معنوي) غير قابل بطبيعته للتنفيذ المادي ويبدو في صورتين: عذاب او تأنيب الضمير وسخط المجتمع. اما جزاء مخالفة قواعد القانون يكون جزاءاً مادياً يبدو في صورة أذى ظاهر محدد جنسا ومقدارا.

أما من حيث من يتولى إيقاع الجزاء, فإن جزاء مخالفة قواعد الأخلاق يوقعه ضمير الشخص المخطئ في صورة تأنيب الضمير, وضمير الجماعة في صورة سخط أو اشمئزاز.

أما الجزاء القانوني فتفرضه السلطة العامة وتوقعه مؤسسات قضائية, يلتزم الناس بعرض منازعاتهم عليها لحسمها وطاعتها فيما تصدره من أحكام.

٤) اختلافها من حيث النطاق. واختلافها هذا يبدو في ناحيتين. أولاهما: من حيث انواع الواجبات التي تتولاها القاعدتان بالحكم, وثانيهما: من حيث مدى ما تتناوله القاعدتان بالتنظيم من الروابط الإجتماعية.

أما من حيث أنواع الواجبات التي تتولى القاعدتان حكمها, فإن قواعد الأخلاق تحكم مختلف الواجبات التي يتحملها الفرد في حياته کواجبه نحو ربه ونحو نفسه وتجاه غيره, خلافاً لقواعد القانون التي تحكم واجب الفرد نحو غيره. لذلك فإن قواعد الأخلاق تبدو أوسع نطاقاً من قواعد القانون في هذه الناحية.

وأما من حيث ما تتناوله القاعدتان بالتنظيم من الروابط الاجتماعية أي واجبات الفرد نحو غيره فلا يمكن القطع بأن أيا من القاعدتين أوسع من الأخرى نطاقا، فقد تبدو قواعد الأخلاق أوسع نطاقا من قواعد القانون لأنها تتناول بالحكم واجبات لا تمتد إليها يد القانون. ذلك لأن الأخلاق تفرض على الإنسان في دائرة واجباته نحو الغير نوعين من الواجبات هما الواجب الإيجابي, وذلك بدعوته إلى مساعدة غيره والتضحية في سبيل إسعاد الآخرين, والواجب السلبي الذي يفرض عليه الامتناع عن الاعتداء على الغير.

أما القانون فإنه يفرض الواجبات السلبية كأصل ويهتم ببعض الواجبات الإيجابية كأحكام النفقة ودفع الضرائب. وإذا كان القانون يشارك الأخلاق في حكم الواجبات السلبية فإن الأخلاق تبدو أوسع منه نطاقا كذلك, لأنها تحكم التصرف في ظاهره وباطنه أما القانون فلا يحفل إلا بظاهر التصرف ولا يعبأ بالنوايا إلا إذا دل عليها فعل خارجي.

وقد تبدو الأخلاق أضيق نطاقا من القانون في حالتين:

أولاهما. أن قواعد الأخلاق تقتصر في خطابها على تقرير الواجبات دون إنشاء الحقوق فهي تخاطب ضمير الفرد فتفرض عليه الواجب دون أن تولد حقا لصالح طرف آخر. أما القانون فيقرر الحقوق إلى جانب فرض الواجبات.

ثانيتها: إن قواعد القانون قد تتناول بالتنظيم أموراً لا شأن للأخلاق بها عندما يدخل القانون مصلحة الجماعة في اعتباره. ذلك لأن ضبط النظام في المجتمع وتنظيم الحياة الاجتماعية قد يقتضي من القانون تنظيم مسائل لم تعالجها قواعد الأخلاق. كقواعد قانون المرافعات وقواعد قانون الإثبات.

مظاهر الصلة الدائمة بين القانون وبين الأخلاق:

إذا كانت قواعد القانون وقواعد الأخلاق تتباينان من حيث الغاية المباشرة, ذلك لان قواعد الأخلاق غايتها مثالية تهدف إلى تزكية النفس البشرية والارتقاء بها عالياً, اما قواعد القانون فغايتها تنظيمية وغالبا ما تعجز عن تحقيق المثل العليا. إلا ان قواعد القانون وقواعد الأخلاق تهدف جميعا إلى سعادة المجتمع وحسن تنظيمه وإقرار العدل فيه, وتماثلها في هذا الجانب هو الذي يمثل مظاهر الصلة الوثقى بينهما في جميع المجتمعات عبر التاريخ, والتي سنوجزها فيما يلي:

۱) تعتبر الأخلاق مثلاً أعلى يُلهم المشرع عند وضع نصوص القانون في المجال الذي يشتركان في تنظيمه. وكلما نما إحساس المجتمع ونضج وعيه, برز دور الأخلاق في تكوين القاعدة القانونية, بحيث تسهم مع عناصر أخرى في ضبط النظام واستقرار المعاملات بين الأفراد.

۲) تعتبر قواعد الأخلاق مقياساً تقاس به سلامة التصرفات القانونية, إذ نصت كثير من التشريعات على بطلان كل اتفاق او تصرف يكون مخالفاً للآداب العامة.

۳) إذا كانت مبادئ الأخلاق تلعب دوراً هاماً في تكوين القاعدة القانونية, فإنها أيضا تلعب دوراً ملحوظاً عند إصدار الأحكام, في حالة افتقاد النص التشريعي وبقية مصادر القانون, اذ تُلهم - الآداب العامة وأخلاقيات المجتمع- القاضي في إيجاد حل للقضية المعروضة أمامه في بعض المسائل, عند عدم وجود الحكم في المصادر الاخرى, وتكون هنا قد ساهمت في سد موضع النقص التشريعي.